٣٧/٢٠٠٨

تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى إعلان بروكسل[١٥٧] وبرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا[١٥٨]،

وإذ يشير أيضا إلى مقرره ٣٢٠/٢٠٠١ المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ الذي قرر فيه أن يدرج، في إطار بند جدول الأعمال المعتاد المعنون ''التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة''، بندا فرعيا معتادا بعنوان ''استعراض وتنسيق تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا''،

وإذ يؤكد الإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٨[١٥٩]، وإذ يسلم بالآثار المترتبة على التحديات المالية والاقتصادية والبيئية المحددة في الإعلان بشأن تنفيذ برنامج العمل،

وإذ يشير إلى الإعلان الوزاري للجزء الرفيع المستوى من دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٤ بشأن موضوع ''حشد الموارد وتهيئة بيئة تمكينية للقضاء على الفقر في سياق تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا''[١٦٠]،

وإذ يحيط علما بإعلان اسطنبول بشأن أقل البلدان نموا: حان وقت العمل[١٦١]، الذي اعتمد في المؤتمر الوزاري لأقل البلدان نموا، المعقود في اسطنبول يومي ٩ و ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٧ وكان موضوعه ''جعل العولمة تعمل لصالح أقل البلدان نموا''،

وإذ يشير إلى قراره ٣١/٢٠٠٧ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧،

---

(١٥٧) A/CONF.191/13، الفصل الأول.

(١٥٨) المرجع نفسه، الفصل الثاني.

(١٥٩) E/2008/L.10؛ سيصدر النص النهائي في الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والستون، الملحق رقم ٣ (A/63/3/Rev.1)، الفصل الثالث.

(١٦٠) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والخمسون، الملحق رقم ٣ (A/59/3/Rev.1)، الفصل الثالث، الفقرة ٤٩.

(١٦١) A/62/216، المرفق.

وإذ يشير أيضا إلى قراري الجمعية العامة ١/٦١ المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ و ٢٠٣/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧،

١ - **يحيط علما** بالتقرير المرحلي السنوي المقدم من الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا[١٦٢]؛

٢ - **يؤكد من جديد** أن برنامج العمل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا[١٥٨] يشكل إطار عمل أساسيا لإقامة شراكة عالمية قوية تهدف إلى تسريع وتيرة النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر في أقل البلدان نموا؛

٣ - **يرحب** بالإعلان[١٦٣] الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات ورؤساء الوفود المشاركون في الاجتماع الرفيع المستوى للدورة الحادية والستين للجمعية العامة المعني باستعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا، وتعهدوا فيه من جديد بمعالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا عن طريق إحراز تقدم في بلوغ الأهداف المتمثلة في القضاء على الفقر وتحقيق السلام والتنمية؛

٤ - **يرحب أيضا** بالمساهمات المقدمة خلال التحضير لاستعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا، ويحيط علما باستراتيجية كوتونو لمواصلة تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا[١٦٤] بوصفها مبادرة تتبناها وتقودها أقل البلدان نموا؛

٥ - **يرحب كذلك** باستمرار العديد من أقل البلدان نموا في تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي، الأمر الذي أدى إلى شروع عدد من هذه البلدان في عملية رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا، وبمضي بعض هذه البلدان قدما على المسار الصحيح نحو تحقيق أهداف برنامج العمل في مجالي النمو والاستثمار بحلول عام ٢٠١٠؛

٦ - **لا يزال يساوره القلق** إزاء التقدم غير الكافي والمتفاوت الذي أحرز في تنفيذ برنامج العمل، ويؤكد ضرورة القيام، ضمن الإطار الزمني الذي حدده برنامج العمل، بمعالجة مواطن الضعف في تنفيذه ومعالجة استمرار هشاشة الوضع الاجتماعي والاقتصادي في بعض أقل البلدان نموا من خلال التزام قوي بمقاصد برنامج العمل وأهدافه وغاياته؛

---

(١٦٢) A/63/77-E/2008/61.

(١٦٣) انظر قرار الجمعية العامة ١/٦١.

(١٦٤) A/61/117، المرفق الأول.

٧ - **يعرب عن قلقه البالغ** لأن عدد الذين يعيشون في فقر مدقع في أقل البلدان نموا لا يزال كبيرا جدا، في حين يتعاظم عدد أولئك الذين تتهددهم الإصابة بسوء التغذية، وبخاصة الأطفال والنساء، ويسلم بأن هناك صلات أساسية بين التنمية والقضاء على الفقر والمساواة بين الجنسين؛

٨ - **يؤكد** أن الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، في أقل البلدان نموا ممكن تحقيقها بفعالية من خلال وسائل منها على وجه الخصوص الوفاء في الوقت المناسب بالالتزامات السبعة لبرنامج عمل بروكسل؛

٩ - **يؤكد** أن على أقل البلدان نموا وشركائها، حتى يواصلوا تنفيذ برنامج العمل، أن يكون توجههم قائما على اتباع نهج متكامل وشراكة حقيقية أوسع نطاقا، وعلى تولي البلدان زمام أمورها بنفسها، وعلى مراعاة اعتبارات السوق واتخاذ إجراءات تقوم على النتائج تشمل ما يلي:

(أ) وضع إطار للسياسة العامة يكون محوره الإنسان؛

(ب) كفالة قيام حكم رشيد على الصعيدين الوطني والدولي باعتباره أمرا لا بد منه لتنفيذ الالتزامات الواردة في برنامج العمل؛

(ج) بناء القدرات البشرية والمؤسسية؛

(د) بناء القدرات الإنتاجية لجعل العولمة تعمل لصالح أقل البلدان نموا؛

(هـ) تعزيز دور التجارة في التنمية؛

(و) الحد من قلة المنعة وحماية البيئة؛

(ز) حشد الموارد المالية.

١٠ - **يؤكد من جديد** أن إحراز التقدم في تنفيذ برنامج العمل سيتطلب التنفيذ الفعال للسياسات والأولويات الوطنية من أجل تحقيق نمو اقتصادي مطرد وتنمية مستدامة في أقل البلدان نموا، وكذلك إقامة شراكة قوية وملتزم بها بين تلك البلدان وشركائها في التنمية؛

١١ - **يحث** أقل البلدان نموا على تعزيز قدرتها على تولي زمام الأمور في وضع برنامج العمل موضع التنفيذ بواسطة جملة أمور، منها ترجمة أهدافه وغاياته إلى تدابير محددة ضمن أُطُرها الإنمائية الوطنية واستراتيجياتها الوطنية لاستئصال شافة الفقر، بطرق من بينها، إن وجدت، ورقات استراتيجيات الحد من الفقر، والتشجيع على إجراء حوار جامع وواسع

النطاق بشأن التنمية مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، من بينهم المجتمع المدني والقطاع الخاص، وزيادة تعبئة الموارد المحلية، وتحسين إدارة المعونة؛

١٢ - **يحث** الشركاء في التنمية على أن يضعوا الالتزامات الواردة في برنامج العمل موضع التنفيذ الكامل وفي الوقت المطلوب، وأن يبذل كل منهم قصارى جهوده في سبيل مواصلة زيادة دعمه المالي والفني لتنفيذها؛

١٣ - **يرحب** برفع اسم الرأس الأخضر من قائمة أقل البلدان نموا؛

١٤ - **يكرر دعوته** لجميع الشركاء الإنمائيين والتجاريين أن يدعموا تنفيذ الاستراتيجية الانتقالية للبلدان التي تُرفع أسماؤها من قائمة أقل البلدان نموا، وأن يتجنبوا إجراء تخفيضات مفاجئة، سواء في المساعدة الإنمائية الرسمية أو في المساعدة التقنية المقدمة للبلد الذي رُفع اسمه من القائمة، وأن ينظروا في أن يقدموا لذلك البلد أفضليات تجارية كانت متاحة له سابقا بوصفه من أقل البلدان نموا، أو أن ينظروا في تخفيضها تدريجيا؛

١٥ - **يشجع** نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين ومؤسسات بريتون وودز والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف والشركاء الآخرين في التنمية على مساعدة أقل البلدان نموا في تحويل أهداف وغايات برنامج العمل إلى إجراءات محددة في ضوء الأولويات الإنمائية الوطنية لتلك البلدان والتعاون مع المنتديات الإنمائية وآليات المتابعة ذات الصلة وتقديم الدعم لها، حسب الاقتضاء؛

١٦ - **يؤكد** الأهمية الحاسمة لتكامل وتنسيق عمليات المتابعة والرصد والإبلاغ من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج العمل على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية؛

١٧ - **يؤكد أيضا** الحاجة إلى أن يجرى، في سياق الاستعراضات العالمية السنوية، على النحو المتوخى في برنامج العمل، تقييم تنفيذ برنامج العمل في كل قطاع على حدة، ويدعو، في هذا الصدد، منظومة الأمم المتحدة وجميع المنظمات الدولية ذات الصلة إلى القيام، وفقا لولاية كل منها، بتقديم تقرير عما أُحرز من تقدم في تنفيذه باستخدام معايير ومؤشرات كمية يتم قياسها في ضوء أهداف وغايات برنامج العمل، والمشاركة الكاملة في استعراضات برنامج العمل على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي؛

١٨ - **يكرر دعوته** لأجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف ذات الصلة إلى أن تقدم الدعم الكامل إلى مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وأن تتعاون معه تعاونا تاما؛

١٩ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يكفل، على مستوى الأمانة العامة، التعبئة والتنسيق الكاملين لجميع كيانات منظومة الأمم المتحدة تيسيرا للتنفيذ المنسق لبرنامج العمل، والاتساق في متابعته ورصده واستعراضه على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي، بطرق منها آليات التنسيق من قبيل مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، واللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية؛

٢٠ - **يعرب عن قلقه** إزاء عدم كفاية الموارد الموجودة في الصندوق الاستئماني المنشأ من أجل مشاركة أقل البلدان نموا في الاستعراض السنوي الذي يجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتنفيذ برنامج العمل، ويعرب عن تقديره للبلدان التي قدمت تبرعات؛

٢١ - **يؤكد من جديد** الأهمية القصوى لمشاركة الممثلين الحكوميين من أقل البلدان نموا في الاستعراض السنوي لبرنامج العمل الذي يجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ويعرب في هذا الصدد عن بالغ تقديره للبلدان التي تبرعت للصندوق الاستئماني الخاص الذي أنشأه الأمين العام لهذا الغرض، ويدعو البلدان المانحة إلى مواصلة دعم مشاركة ممثلين اثنين من كل بلد من أقل البلدان نموا في الاستعراض السنوي لتنفيذ برنامج العمل، بسبل منها الإسهام بطريقة ملائمة وفي الوقت المناسب في ذلك الصندوق الاستئماني الخاص، ويطلب إلى الأمين العام تكثيف جهوده لحشد الموارد الضرورية لكفالة امتلاك الصندوق الاستئماني لما يكفيه من الموارد، وتقديم معلومات عن حالة الصندوق الاستئماني؛

٢٢ - **يكرر تأكيد طلبه** إلى الأمين العام أن يدرج المسائل المتعلقة بأقل البلدان نموا في جميع التقارير ذات الصلة في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي والميادين المتصلة بهما لضمان متابعة التنمية في تلك البلدان في السياق الأوسع للاقتصاد العالمي والإسهام في منع تهميشها، فيما يجري العمل على مواصلة إدماجها في الاقتصاد العالمي؛

٢٣ - **يشير** إلى الفقرة ١١٤ من برنامج العمل المتعلقة بعقد مؤتمر رابع للأمم المتحدة معني بأقل البلدان نموا في أواخر العقد الحالي ويحيط علما بالخطوات المتخذة حاليا في هذا الصدد، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٠٣/٦٢؛

٢٤ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يتخذ التدابير المناسبة لتنفيذ استراتيجية الدعوة في ما يتعلق بتنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا[١٦٥] تنفيذا فعالا وفي الوقت المناسب، بالتنسيق مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين؛

٢٥ - **يطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا مرحليا تحليليا وقائما على أساس النتائج كل سنة عن مواصلة تنفيذ برنامج العمل، وأن يوفر الموارد الكافية لإعداد ذلك التقرير، في حدود الموارد المتاحة.

الجلسة العامة ٤٥
٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨

---

(١٦٥) A/62/322.